

Handwritten: $\frac{1}{2}$ p. 20

وزارة الكهرباء والماء
الشركة العامة لكهرباء مصر
رئيس مجلس الإدارة



قرار
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجمعية العامة لشركات التأمين في الجمهورية
رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٢
صادر بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢

وتمت، معاليه، من اجله، انذاره :-

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مملوكة مصرية ،
وعلى النظام الأساسي لشركة البحيرة لتوزيع الكهرباء ،
وعلى قرار مجلس إدارته بتشجيع البحيرة لتوزيع الكهرباء بتوزيع
٢٩ / ١ / ٢٠٠٢ بالتوافق على مشروع لائحة نظام العاملين بالشركة
وعلى قرار مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر بجلسته الثالثة
المعقدة بتاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠٢ بالتوافق على اعتماد لوائح نظام العاملين في
شركات الكهرباء التابعة ،
وعلى مذكرة السيدة الهندسة العضو المتفرغ لشؤون شركات الإقراض والنقل
والتوزيع المؤرخة ٢٠٠٢ / ٢ / ٩ .

‘قرار’

مادة ١ : روفى على إصدار لائحة نظام التأمين بشركة البعيرة لتوزيع الكهرباء .
الموافق لهذا القرار على أن تبدأ إستثمار من ٢٠٠٢/١/٢٦ تاريخ اعتمادها
من مجلس إدارة الشركة القابضة في مصر .
مادة ٢ : يتقرر هذا القرار وعلى جميع الأشخاص تنفيذها .

"رئيسين ومجلسين الإدارة"

رئيس الجمعية العامة للمؤسسات الخيرية الإسلامية

[illegible]

Address: Abbasa, Cairo, Egypt
 Tel: (202) 2616506 - 2616407
 Fax: (202) 2616612 - 2612239
 E-mail: eea_ward@iird.net

المسألة الأولى - الثانية - الثالثة - الرابعة
الخامسة - السادسة - السابعة - الثامنة
التاسعة - العاشرة - الحادية عشرة - الثانية عشر

شركة توزيع كهرباء البحيرة
والمناطق الشمالية والغربية

قرار إداري رقم [٥٩٩] لسنة

١٩٩٥/١٤/٢١

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الوزراء رقم ٧٨/٢٢٤ بتأسيس شركة توزيع كهرباء البحيرة والمناطق الشمالية والغربية .
- وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن إصدار قانون قطاع الأعمال العام .
- وعلى القرار التنفيذي رقم ٨ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٤ من السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية والخاص بتشكيل مجلس إدارة الشركة .
- وعلى القرار الإداري رقم ٨٠ لسنة ١٩٩١ والخاص بتقرير مكافأة خاصة تصرف للعاملين عند نهاية الخدمة .
- وعلى القرار الإداري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٩١ والخاص بحساب المكافأة الخاصة التي تصرف للعاملين عند انتهاء خدمة على أساس المرتب الشامل .
- وعلى موافقة مجلس إدارة الشركة بجلستها رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ .
- وعلى موافقة مجلس إدارة الشركة بجلستها رقم ٤١ بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ .
- وعلى لائحة نظام العاملين بالشركة الصادر بالقرار الوزاري رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٥ .
- وعلى نص المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركة بشأن أن تسرى في شأن العضو المنتدب أحكام لائحة الملاحق الأولى والرعاية الإجتماعية والرعاية الصحية ونظم الخدمات الإجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية المقررة بالشركة ما لم تقرر السلطة المختصة مزايا أفضل مع مراعاة أن المرتب الأساسي هو المتوسط الشهري للمرتب السنوي المقطوع .
- وعلى ما مضى على ضم ما صدر من قرارات إدارية سابقة وما أقره مجلس إدارة الشركة من تعديلات متتالية بشأن صرف حساب المكافأة الخاصة بنهاية الخدمة في قرار واحد .
- وعلى موافقة . . .

قرار

- أولاً - اعتباراً من ١٩٩٥/٦/٢٠ يتم صرف قيمة المكافأة الخاصة بنهاية الخدمة التي تمنح للعامل الدائمين بالشركة والمقرره بقرار مجلس إدارة الشركة بجلسته التاسعة لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١ مع مراعاة ما جاء بالمادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٥ كالاتي
- أ - ٤٢ شهر [من آخر مرتب شامل] عند بلوغ الموظف القانوني للإحالة للمعاش .
- ب - ٤٥ شهر [من آخر مرتب شامل] في حالة الوفاة الطبيعية أثناء الخدمة أو بسبب العجز الكلي والجزيئي المعنوي للخدمة .
- ج - ٤٨ شهر [من آخر مرتب شامل] في حالة الرفاه نتيجة أصابه عمل بسبب وإنهاء الخدمة .
- د - في حالة الاستقالة التي لا يسبقها انقطاع أو النقل خارج الشركة أو الإحالة إلى المعاش المبكر تصرف المكافأة على النحو التالي : -
- ١ - ٤٢ شهر [من آخر مرتب شامل] عن كل سنة قضيت بالخدمة بعد سن الخمسين إذا كانت
- الخدمة

- ٢ -

* ٢٨ شهر [من آخر مرتب شامل] عن كل سنة قضيت في الخدمة بعد سن الخمسين لمن يكون سن الإحالة للمعاش ٦٥ سنة .

ويتم الصرف بمراعاة أن المرتب الشامل الوارد بالمادة الأولى هو :

١ - المرتب الأساسي + العلاوات الخاصة والاجتماعية + علاوة غلاء المعيشة .

٢ - الحافز المميز .

٣ - البدلات بكافة أنواعها [ما عدا بدل استهلاك الكهرباء] .

٤ - الحافز الدوري .

٥ - المتوسط الشهري عن السنة الأخيرة لحصه العامل في الأرباح .

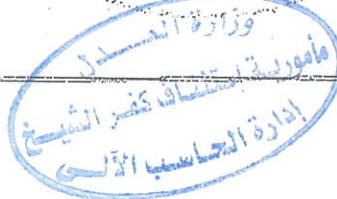
مادة ثانية :- يشترط لإستحقاق هذه المكافأة الخاصة أن يكون العامل قد أمضى في خدمة الشركة أو قطاع الكهرباء مدة خمس سنوات على الأقل سابقه على تاريخ انتهاء خدمته لإحدى الأسباب المشار إليها في المواد الأولى من هذا القرار .

مادة ثالثة :- ينشر هذا القرار وعلى جميع المختصين تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب

مهندس / مختار فاضل محمد عيسى الله





قرار رقم (٩٤٩) لسنة ٢٠٠٧

بتسجيل صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة
للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء

000000

رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون عقوبات التأمين
الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على
التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى مشروع النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة
للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صندوق تأمين
خاصة جديدة أو التعديل على أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الهيئة رقم
(٤٩٠) لسنة ٢٠٠٤ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ بإقتراح اعتماد
تسجيل الصندوق المذكور .

وعني مذكرة الإدارة العامة للتسجيل بالهيئة المؤرخة ٢٠٠٧/٥/٩

"قرار"

شمال

مادة أولى : يسجل صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال
لتوزيع الكهرباء ومقره الرئيسي - ديوان عام الشركة بمدينة المنصورة - شارع
عبد السلام عارف - بسجل عقوبات التأمين الخاص بالهيئة برقم
(٧٩٥) ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة .

مادة ثالثة : الغرض من تكوين الصندوق هو منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام قانون التأمين
الأساسي

مادة ثالثة : تمديد الاشتراك :

(أ) أي شخص ترك الذي تحصل على أساسه الاشتراكات :-

هو الأجر الذي يتسبب وفقاً لجداول الأجر المرفقة بالائحة التوفيقية بالقرار
في ٢٠٠٦/٧/١ ضمناً للعلاوات الخاصة من (١٩٨٧ حتى ٢٠٠١) وفي
ضمناً للأجر الأساسي، حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى العلاوات الدورية والسنوية





صحية للرقابة على التأمين رئيس الهيئة

الخاصة وعلاوات الترقية والعلاوات التشجيعية المعمول بها ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أي كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة ائتمارية بفحص المركز المالي للصندوق تعتمدها الهيئة .

ب) أجر الاشتراك الذي تصرف على أساسه المزايا :-

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالهيئة في ٢٠٠٦/٧/١ متضمناً العلاوات الخاصة من (١٩٨٧ حتى ٢٠٠١) التي تسم ضمنها للأجر الأساسي حتى هذا التاريخ ، ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أي كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة ائتمارية بفحص المركز المالي للصندوق تعتمدها الهيئة .

مادة زابعة . الاشتراكات ورسم الانضمام كما يلي :

تتكون الاشتراكات مما يلي :-

أ- ١٠% من قيمة الحوافز الشهرية والدورية وحافز إنتاج الميزانية من العاملين المغاملين بنظام الحافز غير المباشر .

ب- ٤٠% من قيمة الحافز الدوري الذي يصرف كل ٣ شهور بالإضافة إلى

١٠% من حافز إنتاج الميزانية من العاملين المعاملين بنظام الحافز المباشر .

على أن يكون الحد الأدنى لإجمالي ائتموار من البندين (أ ، ب) بما يعادل ١٨,٧% من الأجر الأساسية السنوية .

ج - دفعة تأسيسية بواقع اثنان مليون وثمانمائة وأثنان وتسعون ألف وخمسمائة وأحد عشرة جنيهاً (عبارة عن أموال الصندوق عند بدء التسجيل) .

د- دعم الشركة بمبلغ خمسمائة ألف جنيه سنوياً .

هـ- عائد استثمار أموال الصندوق .

و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

مادة خامسة : (المزايا) :-

أولاً: تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :-

أ- في حالة انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد

ب- الوفاة أو العجز الكلي المستديم .





الهيئة
لمصرية للرقابة على التأمين
رئيس الهيئة

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو أو المستحقين عنه مبلغاً تأمينياً يحسب
بواقع أجر ٤٥ شهر من أجر الاشتراك الواردة بالمادة (٣) بالنظام الأساسي
للمندوق .

ج- في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم :
يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة
التأمينية المستحقة في حالة العجز الكلي المستديم أو يعامل العضو معاملة
العضو المستقيل أيهما أفضل .

ثانياً : في حالة انتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة أو الانسحاب من
الصندوق :-

يؤدي الصندوق للعضو ٩٠% من الاشتراكات المسددة منه .

ثالثاً : في حالات انتهاء الخدمة لأسباب أخرى :-

- إذا كانت مدة خدمة العضو بالشركة أقل من خمس سنوات يسرد للعضو
قيمة ما تم سداده من اشتراكات .
- أما إذا كانت مدة خدمة العضو بالشركة خمس سنوات فأكثر يصرف
للعضو ميزة تأمينية طبقاً للوارد بالمادة (١/٨) ثم تخفض طبقاً للجدول

التالي:

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	السن في تاريخ انتهاء الخدمة
٨%	٣٠ سنة وأقل من ٣١ سنة
٨%	٣١ " وأقل من ٣٢ " - ملاحظة: استئناف كسر الشيفر
٩%	٣٢ " وأقل من ٣٣ " - إدارة الحساب الذاتي
١٠%	٣٣ " وأقل من ٣٤ "
١١%	٣٤ " وأقل من ٣٥ "
١٢%	٣٥ " وأقل من ٣٦ "
١٣%	٣٦ " وأقل من ٣٧ "
١٤%	٣٧ " وأقل من ٣٨ "



%١٥	" ٣٨ " وأقل من ٣٩ "
%١٦	" ٣٩ " وأقل من ٤٠ "
%١٨	" ٤٠ " وأقل من ٤١ "
%١٩	" ٤١ " وأقل من ٤٢ "
%٢١	" ٤٢ " وأقل من ٤٣ "
%٢٣	" ٤٣ " وأقل من ٤٤ "
%٢٥	" ٤٤ " وأقل من ٤٥ "
%٢٧	" ٤٥ " وأقل من ٤٦ "
%٣٠	" ٤٦ " وأقل من ٤٧ "
%٣٣	" ٤٧ " وأقل من ٤٨ "
%٣٦	" ٤٨ " وأقل من ٤٩ "
%٣٩	" ٤٩ " وأقل من ٥٠ "
%٤٢	" ٥٠ " وأقل من ٥١ "
%٤٦	" ٥١ " وأقل من ٥٢ "
%٥٠	" ٥٢ " وأقل من ٥٣ "
%٥٥	" ٥٣ " وأقل من ٥٤ "
%٦٠	" ٥٤ " وأقل من ٥٥ "
%٦٥	" ٥٥ " وأقل من ٥٦ "
%٧١	" ٥٦ " وأقل من ٥٧ "
%٧٧	" ٥٧ " وأقل من ٥٨ "
%٨٤	" ٥٨ " وأقل من ٥٩ "
%٩٢	" ٥٩ " وأقل من ٦٠ "
%١٠٠	" ٦٠ "



وزارة المالية
إدارة التأمينات
إدارة التأمينات
إدارة التأمينات



مع مراعاة ما يلي :

- ١- أن يكون الحد الأدنى في جميع الأحوال الاشتراكات المسددة .
- ٢- تحسب الميزة التأمينية طبقاً للنظام الأساسي للصندوق حتى سن العضو في تاريخ انتهاء الخدمة مضروباً في النسبة المقابلة لهذا السن .
- رابعاً : في حالة انتهاء الخدمة بسبب النقل دون طلب العضو أو بقرار سيادي :
يخير العضو بناء على طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة بين الاستمرار في عضوية الصندوق وسداد كامل الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من هذا النظام وذلك على أساس أجر اشتراك قريند في الدرجة قبل انتهاء خدمته أو أجر اشتراك الأحدث منه في الدرجة بنفس الصندوق وصرف العيزة التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسي أو تطبيق أحكام المادة (٩) من ذات النظام .
- خامساً : في حالة الإعاقات والإجازات بدون مرتب :
يقوم العضو بسداد الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام هذا النظام مقدماً سنوياً وفي حالة التأخير يتم تطبيق أحكام المادة (٧) من ذات النظام وفي حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعاقة أو الإجازة بدون مرتب يؤدي الصندوق للعضو أو المستفيدين عنه المزايا التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسي مع خصم الاشتراكات المستحقة عن هذه الفترة مضافاً إليها عائد استثمار طبقاً للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية .
- سادساً : في حالات الخروج الجماعي أيأ كان سببه سموات كان بالمعاش الميكز أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية لدراسة مدى تأخير هذا الخروج على المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

مادة سادسة : تاريخ احتساب المزايا وحصولها اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١٠

مادة سابعة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس الهيئة

عادل منير (د)

صدر في : ٢٠٠٧ / ٥ / ٣٧

لائحة
النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية
الخدمة للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء

=====
الباب الأول
(بيانات عامة)

مادة (١) :

أ) اسم الصندوق : صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة
شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء.

ب) عنوان الصندوق ومقره الرئيسي : ديوان عام الشركة بمدينة المنصورة -
شارع عبد السلام عارف .

ج) الغرض من تكوينه : منح مزايا تأمينية للأعضاء وفقاً لأحكام هذا النظام
الأساسي.

د) تاريخ التأسيس : ٢٠٠٧ / ١ / ١

هـ) تاريخ احتساب المزايا وتحصيل الاشتراكات : ٢٠٠٧ / ١ / ١

و) تاريخ التسجيل : ٢٠٠٧ / ٥ / ١٧

ز) رقم تسجيل الصندوق : (٧٩٥)

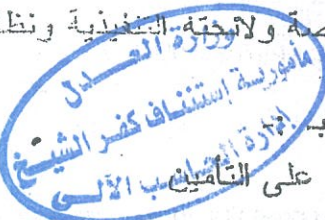
مادة (٢) :

لصندوق شخصية قانونية اعتبارية تخضع لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحة التنفيذية ونظامه الأساسي .

مادة (٣) :

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ



أ) الهيئة : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بـ

ب) الجهة : شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء بالدقهلية .

ج) الصندوق : صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال

الدلتا لتوزيع الكهرباء .

بإسـم

(د) العضو المؤسس :

هو العضو الموجود بخدمة الجهة في تاريخ التأسيس ولم يتقدم بطلب عدم الانضمام للصندوق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بتسجيل الصندوق وكذا الأعضاء العاملين بالجهة في تاريخ التأسيس والمتواجدين في إعارات أو إجازات خاصة بدون مرتب وقت تسجيل الصندوق علي أن يتقدموا بطلبات انضمام لعضوية الصندوق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ عودتهم إلى العمل وعلى أن يقوموا بسداد الاشتراكات من تاريخ احتساب المزايا وتحصيل الاشتراكات حتى تاريخ انضمامهم إلى الصندوق مئتمره بعائد استثمار سنوي بما لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية .

(هـ) مجلس الإدارة : مجلس إدارة الصندوق .

(و) تعريف أجر الاشتراك :

(أ) أجر الاشتراك الذي تحصل على أساسه الاشتراكات :-

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٦/٧/١ متضمناً العلاوات الخاصة من (١٩٨٧ حتى ٢٠٠١) التي تم ضمها للأجر الأساسي حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى العلاوات الدورية والعلاوات الخاصة وعلاوات الترقية والعلاوات التشجيعية المعمول بها ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيأ كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق وتعتمدها الهيئة .

(ب) أجر الاشتراك الذي تصرف على أساسه المزايا :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٦/٧/١ متضمناً العلاوات الخاصة من (١٩٨٧ حتى ٢٠٠١) التي تم ضمها للأجر الأساسي حتى هذا التاريخ ، ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيأ كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق وتعتمدها الهيئة .

(ز) مدد الاشتراك السابقة :

هي المدد المسدد عنها اشتراكات الصندوق الشهرية وعند حساب مدد الاشتراك يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل ويعتبر الشهر جزء من اثني عشر جزء من السنة وذلك على أن يراعى مدد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل .

(ح) مدد الاشتراك اللاحقة :

هي مدد الاشتراك الفعلية بالصندوق اعتباراً من (تاريخ تحصيل الاشتراكات ونصرف المزايا طبقاً للمادة (١/هـ)) أو من تاريخ الانضمام للصندوق بالنسبة للأعضاء الجدد .

(ط) عند حساب مدة الاشتراك : يجبر كسر الشهر إلى شهر وكسور السنة تحسب بالطريقة النسبية مع مراعاة سداد اشتراك الشهر الأخير من الخدمة بالكامل .

(ك) العجز المنهي للخدمة : هو العجز المنهي للخدمة طبقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي بمصر .

الباب الثاني

(شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط في العضو ما يلي :-

أ - أن يكون من العاملين الدائمين والمؤقتين بالجهة .

ب - كل العاملين الدائمين (المؤقتين) بالجهة أعضاء الصندوق ما لم يبدى الذي لا يقبل الانضمام رغبته كتابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التسجيل .

ج - أن يقوم بسداد الاشتراكات بصفة منتظمة .

د - الحد الأقصى لسن الانضمام (٤٠) عام ويستثنى الأعضاء المؤسسين من شرط السن .

مادة (٥) : الاشتراكات ورسم الانضمام :

أ - ١٠% من قيمة الحوافز الشهرية والدورية وحافز انتاج الميزانية من العاملين العاملين بنظام الحافز غير المباشر

ب- ٤٠% من قيمة الحافز الدوري الذي يصرف كل ٣ شهور بالإضافة إلى ١٠% من حافز إنتاج الميزانية من العاملين المعاملين بنظام الحافز المباشر على أن يكون الحد الأدنى لإجمالي الموارد من البندين (أ ، ب) بما يعادل ١٨,٧% من الأجور الأساسية السنوية

ج - دفعة تأسيسية بواقع أثنان مليون وثمانمائة وأثنين وتسعون ألف وخمسمائة وأحد عشرة جنيهاً (عبارة عن أموال الصندوق عند بدء التسجيل) .

د- دعم الشركة بمبلغ خمسمائة ألف جنيه سنوياً .

مادة (٦) : زوال صفة العضوية :

ترؤل صفة العضوية في الحالات الآتية :

أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهي للخدمة (الكلّي - الجزئي) .

٤- النقل (إجباري - اختياري) .

٥- الاستقالة من الخدمة .

٦- الفصل من الخدمة .

٧- المعاش المبكر .

ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

١- الاستقالة أو الاتسحاب من الصندوق

٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على

تحقيق كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي .

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول

خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ زوال صفة العضوية ويجوز لمجلس الإدارة

قبول العضو الذي زالت عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب

زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة

العضوية عن خمس سنوات ، وعلى أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق

صرفها وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمره يعائد استثمار سنوى طبقاً

للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته ويكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفه العضوية خارج عن إرادة العضو .

مادة (٧) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فتره غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولا وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافا إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء طبقا للعائد الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات.

الباب الثالث

(المزايا)

مادة (٨) : تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :-

- أ- في حالة انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية .
- ب- الوفاة أو العجز الكلي المستديم .

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو أو للمستحقين عنه مبلغاً تأمينياً يحسب بواقع أجر ٥٠ شهر من أجره الاشتراك الوارد بالمادة (٣) بالنظام الأساسي للصندوق

ج- في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي المستديم :

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة التأمينية المستحقة في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الكلي المستديم أو يعامل العضو معاملة العضو المستقيل أيهما أفضل .

مادة (٩) : في حالة انتهاء الخدمة بسبب النقل دون طلب العضو أو بقرار سيادي :
يخير العضو بناء على طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة بين الاستمرار في عضوية الصندوق وسداد كامل الاشتراكات

١٨

المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من هذا النظام وذلك على أساس أجر اشتراك قرينه في الدرجة قبل انتهاء خدمته أو أجر اشتراك الأحدث منه في الدرجة بنفس الصندوق وصرف الميزة التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسي أو تطبيق أحكام المادة (٩) من ذات النظام .

مادة (١٠) : في حالة انتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق :

يزدي الصندوق للعضو ٩٠% من الاشتراكات المسددة .

مادة (١١) : في حالات انتهاء الخدمة لاسباب أخرى :-

- إذا كانت مدة خدمة العضو بالشركة أقل من خمس سنوات يرد للعضو قيمة ما تم سداد من اشتراكات .

- أما إذا كانت مدة خدمة العضو بالشركة خمس سنوات فأكثر يصرف للعضو ميزة تأمينية طبقاً للوارد بالمادة (٨/أ) ثم تخفض طبقاً للجدول التالي:

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	السن في تاريخ انتهاء الخدمة
٨%٠	٣٠ سنة وأقل من ٣١ سنة
٨%٠	٣١ " وأقل من ٣٢ "
٩%٠	٣٢ " وأقل من ٣٣ "
١٠%٠	٣٣ " وأقل من ٣٤ "
١١%٠	٣٤ " وأقل من ٣٥ "
١٢%٠	٣٥ " وأقل من ٣٦ "
١٣%٠	٣٦ " وأقل من ٣٧ "
١٤%٠	٣٧ " وأقل من ٣٨ "
١٥%٠	٣٨ " وأقل من ٣٩ "

والله اعلم

%١٦	٣٩ " وأقل من ٤٠ "
%١٨	٤٠ " وأقل من ٤١ "
%١٩	٤١ " وأقل من ٤٢ "
%٢١	٤٢ " وأقل من ٤٣ "
%٢٣	٤٣ " وأقل من ٤٤ "
%٢٥	٤٤ " وأقل من ٤٥ "
%٢٧	٤٥ " وأقل من ٤٦ "
%٣٠	٤٦ " وأقل من ٤٧ "
%٣٣	٤٧ " وأقل من ٤٨ "
%٣٦	٤٨ " وأقل من ٤٩ "
%٣٩	٤٩ " وأقل من ٥٠ "
%٤٢	٥٠ " وأقل من ٥١ "
%٤٦	٥١ " وأقل من ٥٢ "
%٥٠	٥٢ " وأقل من ٥٣ "
%٥٥	٥٣ " وأقل من ٥٤ "
%٦٠	٥٤ " وأقل من ٥٥ "
%٦٥	٥٥ " وأقل من ٥٦ "
%٦٧	٥٦ " وأقل من ٥٧ "
%٧٧	٥٧ " وأقل من ٥٨ "
%٨٤	٥٨ " وأقل من ٥٩ "
%٩٢	٥٩ " وأقل من ٦٠ "
%١٠٠	٦٠ "

وزارة العدل
مأمورية استئناف كوراشين
إدارة المحاسبة الإدارية

مع مراعاة ما يلي :

- ١- أن يكون الحد الأدنى في جميع الأحوال الاشتراكات المسددة .
- ٢- تحسب الميزة التأمينية طبقاً للنظام الأساسي للصندوق حتى سن العضو في تاريخ إنتهاء الخدمة مضروباً في النسبة المقابلة لهذا السن .

مادة (١٢) : في حالة الإعارات والاجازات بدون مرتب :

يقوم العضو بسداد الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام هذا النظام مقدماً سنوياً وفي حالة التأخير يتم تطبيق أحكام المادة (٧) من ذات النظام وفي حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز المنهي للخدمة أثناء فترة الإعارة أو الأجازة بدون مرتب يؤدي الصندوق للعضو أو المستفيدين عنه المزايا التأمينية طبقاً لأحكام النظام الأساسي مع خصم الاشتراكات المستحقة عن هذه الفترة مضافاً إليها عائد استثمار طبقاً للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

مادة (١٣) : في حالات الخروج الجماعي أيأ كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الاتسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية لدراسة مدى تأثير هذا الخروج على المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

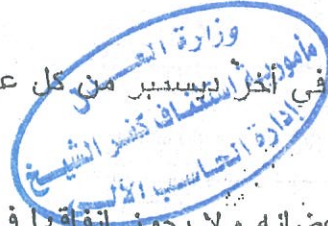
الباب الرابع (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٤) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة (١٥) :

أموال الصندوق مخصصة لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك من الأغراض فيما عدا الفائض الاحتياطي الذي يحدده الخبير الاكتواري .



مادة (١٦) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يلي :-

أ - الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام المادة (٥) من ذات النظام .

ب - عائد استثمار أموال الصندوق .

ج - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق :

مادة (١٧) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

مادة (١٨) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية علي الوجه التالي :-

١- ٣% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة .

٢- ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة

أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .

٣- ٢٠% علي الأكثر في اسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمه المستثمر في اسهم صادرة عن جهة

واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة

المصدرة للأسهم .

٤- ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق

الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق .

٥- ١٠% علي الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا يزيد قيمه

أي عقار علي ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .

٦- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك

المحلية لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى

أحد البنوك علي ٢٥% من جملة أموال الصندوق .

٧-١٠ % على الأكثر من استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

مادة (١٩) :

لا يجوز أن يحتفظ أمين الصندوق بأكثر من (١٠٠٠) جنيه نقدية في عهده للصرف منها على الصندوق ولا يجوز أن يتم صرف أكثر من (٢٠٠) جنيه نقدا وما زاد عن ذلك يصرف بشيك .

مادة (٢٠) :

يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة ببيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بأذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها .

مادة (٢١) :

يقع ضمن المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مره على الأقل كل خمس سنوات وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمه التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين مصحوبة بشهادة من الخبير الاكتواري تفيد أن المسئولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها والالزمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق في جميع الأحوال بنفقات الفحص .

مادة (٢٢) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية ١% من الاشتراكات السنوية

الباب الخامس

(السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) :

على رئيس مجلس إدارة الصندوق ان يقدم للهيئة خلال الشهر التالي لإقرار الميزانية من الجمعية العمومية للصندوق المستندات الآتية :-

- ١- الميزانية وفقاً للنموذج رقم (٤) صناديق .
 - ٢- حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً للنموذج رقم (٥) صناديق .
 - ٣- بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج رقم (٦) صناديق .
 - ٤- بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار التعويضات التي تمت تسويتها .
 - ٥- تقرير مراجع الحسابات .
 - ٦- تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالته العامة ونشاطه خلال العام وفي حالة تعذر انعقاد الجمعية العمومية لظروف قهرية تواف الهيئة بالبيانات المذكورة في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقاً عليها من مراجع الحسابات .
- مادة (٢٤) :**
يحتفظ الصندوق بمقره بالفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية .
 - ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
 - ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ومقيد به استثمارات الصندوق بالتفاصيل والتغيرات التي تطرأ عليها .
 - ٤- سجل الإيرادات .
 - ٥- سجل الاشتراكات .
 - ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمعاشات والمزايا .
 - ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلاً .
- يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلي بالنسبة لبعض السجلات .
- يجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .



ش. د. م. م.

الباب السادس
(الجمعية العمومية)

مادة (٢٥) :

تتكون الجمعية العمومية للصندوق من الأعضاء الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الصندوق ومضت على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦) :

تدعي الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاث أشهر التالية لانتهاج السنة المالية للصندوق وذلك للنظر في الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وتقرير مراقب الحسابات وانتخاب أعضاء لمجلس الإدارة بدلا من الذين انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وغير ذلك من المسائل التي يري مجلس الإدارة إدراجها في جدول الأعمال . ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة دعوه الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر في المسائل التي يحددها كما يجوز دعوتها إذا طلب ذلك ربع الأعضاء على الأقل .

مادة (٢٧) :

تبلغ الهيئة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل ويرفق بالإبلاغ صورة من كتاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة له كما تبلغ الهيئة بقرارات الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع .

مادة (٢٨) :

لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل ذلك إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقلهاها خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الاجتماع في هذه الحالة صحيحا إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ١٠% من مجموع الأعضاء أو خمسين عضوا أيهما أقل ويجوز لعضو الجمعية أن يتيب عنه كتابة عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية ولا يجوز أن ينوب العضو عنه أكثر من عضو واحد .

مادة (٢٩) :

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك فيما عدا المسائل الخاصة بقرار حل الصندوق أو إدخال تعديل في نظامه يتصل بأغراضه أو يعزل مجلس الإدارة أو الاندماج في صندوق آخر فتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء علي الأقل .

مادة (٣٠) :

لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الصندوق وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض فيما عدا انتخاب أجهزه الصندوق .

مادة (٣١) :

تعين الجمعية العمومية للصندوق مراجع لحسابات الصندوق وتحدد أتعابه ويجب أن يكون مراجع الحسابات من المقيدين بالسجل العام للمحاسبة والمراجعة .

الباب السابع
(مجلس الإدارة)

مادة (٣٢) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٧) أعضاء منهم (٥) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها و (٢) أعضاء يتم تعيينهم عن طريق رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للصندوق .

مادة (٣٣) :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالصندوق بأجر وذلك فيما عدا المدير المسئول .

مادة (٣٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة إلى كل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق والسكرتير والمدير المسئول إذا

من أعضاء المجلس وذلك في حاله وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكثوري
مترط موافقة الهيئة.

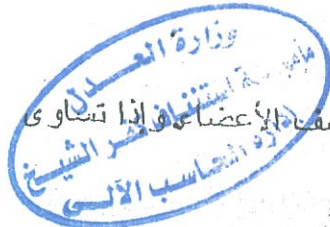
مادة (٣٥) :
عضوية المجلس ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة

درة (٣٦) :
لي مجلس الإدارة إدارة شئون الصندوق في حدود أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة
١٩٧٠ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق و يتولى علي الأخص المهام
تية :

الأشراف علي تنفيذ هذا النظام بما يحقق أغراض الصندوق .
(وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والموافقة علي مجالات توظيفها .
(أعداد ميزانية الصندوق وحساباته الختامية ومركزه المالي .
(تعيين الخبراء وتحديد أتعابهم .

(وضع اللوائح الداخلية اللازمة للإدارة .
يكون اجتماع مجلس الإدارة مرة علي الأقل كل شهر للنظر في شئون الصندوق
كل عضو يتخلف عن الحضور أكثر من نصف عدد الجلسات خلال العام بدون عذر
تبول يعتبر مستقبلا من المجلس .

مادة (٣٧) :
يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء وإذا تساوى
عدد الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس



مادة (٣٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بالآتي :

- أ- تمثيل الصندوق أمام القضاء وفي صلاته مع الغير .
- ب- يرأس جلسات مجلس الإدارة وجلسات الجمعية العمومية .
- ج- التوقيع علي محاضر الجلسات والمكاتبات وأذونات الصرف والشيكات مع أمين
لصندوق

- د- متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق .
هـ- إعداد تقرير سنوي عن نشاط الصندوق يعرض علي مجلس الإدارة .
مادة (٣٩) :

يختص مدير الصندوق بما يلي :

- أ- الإشراف علي النواحي الإدارية الصندوق .
ب- الإشراف علي المزايا والحقوق التأمينية .
ج- اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالاجتفاظ بالضمانات وعقود الرهون وكافة الأوراق الهامة وذات القيمة .
د- أعداد تقارير متابعة دورية عن أعمال الصندوق للعرض علي مجلس الإدارة .
ويجوز لمجلس الادارة تفويض مدير الصندوق (اذا كان من أعضاء مجلس الادارة) ببعض اختصاصات رئيس مجلس الادارة أو امين الصندوق إذا استلزم ذلك صالح العمل .

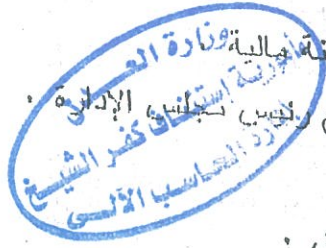
مادة (٤٠) :

يختص أمين الصندوق بما يلي :

- أ- وضع النظم المالية والمحاسبية والمراقبة الداخلية الكفيلة بالحفاظ علي أموال الصندوق .
ب- العمل علي إمسك السجلات المالية .
ج- إعداد الحسابات الختامية في نهاية كل سنة مالية .
د- التوقيع علي أذونات الصرف والشيكات مع رئيس مجلس الإدارة .
هـ- اتخاذ الإجراءات التي تكفل :
أ- الإشراف علي تحصيل موارد الصندوق .
ب- سداد المطالبات والمستحقات إلى أصحاب الحقوق .

مادة (٤١) :

يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدير الصندوق مسئولين في أموالهم الخاصة عن تعويض كافة الأضرار المادية التي تلحق الصندوق نتيجة إخلالهم بواجباتهم أثناء إدارتهم للصندوق .



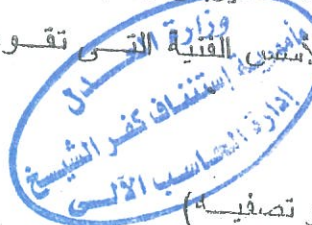
الباب الثامن
(التعديل علي النظام الأساسي)

مادة (٤٢)
بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية بما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٤٣) :
يجب إخطار الهيئة عن كل تعديل في البيانات الآتية : -
- النظام الأساسي للصندوق .

- بيان الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها
- البيانات والمستندات التي يري رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة تقديمها للتحقيق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتغطية التزاماته .
ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة وتنشر في الوقائع المصرية أي تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا .

مادة (٤٤)
يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مياشرتها ولأسس الفنية التي تقوم عليه بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .



الباب التاسع
(حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيه)

مادة (٤٥) :
يجوز طلب تصفية الصندوق بعد موافقة الجمعية العمومية بالأغلبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

مادة (٤٦) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة شطب تسجيل الصندوق في الأحوال الآتية :

١- إذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في المادة (٢١) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته .

٢- إذا ثبت أن الصندوق لا يسير وفقا لاحكام القانون أو القرارات المنفذة أو النظام الأساسي .

٣- إذا كانت إدارة الصندوق يشوبها غش أو تدليس .

٤- إذا توقف الصندوق عن مباشرة أعماله أو كان من مصلحة أعضائه التصفية .

٥- إذا ادسج الصندوق في صندوق آخر .

وفي الحالات الثلاث الأولى ينذر الصندوق بالمخالفات ويمنح مهلة شهر لإبداء دفاعه وفي حالة عدم الاقتناع بوجهة نظره يشطب التسجيل ويعين رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة لتصفية الصندوق .

ويجوز بدلاً من شطب التسجيل أن يتقرر بموافقة الجمعية العمومية غير العادية للصندوق إما خفض قيمه التعويضات أو المرتبات المقررة في نظام الصندوق أو رفع قيمه الإشتراكات أو كليهما معا بحيث تصبح أموال الصندوق كافية لمقابلة التزاماته .

مادة (٤٧) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرار بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .

مادة (٤٨) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرار بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تجديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٤٩) :
تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ الحل أو التصفية ويوزع عليهم
ناتج التصفية بنسبة مساهمة كل منهم . .

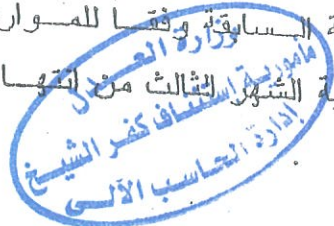
مادة (٥٠) :
يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام
القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق
بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم
تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج علي
أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب العاشر
(أحكام عامة)

مادة (٥١) :
يحظر علي إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة
بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها
هذه البيانات إلى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أي من أعضائه الحق في طلب
شهادات عن تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة .

مادة (٥٢) :
يؤدى الصندوق إلى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة
بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد
الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء
السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٣) :
علي المسئولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع
البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين بمقتضى المادة
(١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من
المشاركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لاي عضو في



الصندوق أن يطلع علي دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة

مادة (٥٤) :

إذا كانت انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يؤدي الصندوق المزايا التأمينية المستحقة وفقا لهذه اللائحة إلى من يكون العضو قد حددهم قبل وفاته وبالنسب التي حددها . وفي حالة عدم تحديد المستفيدين من مستحقات الوفاة أو وفاة أحدهم قبل وفاة العضو ودون تعديل رغبته فتؤدي تلك المستحقات أو الباقي منها إلى الورثة الشرعيين للعضو ووفقا للأئصة الشرعية

مادة (٥٥) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق بقرار منه الإجراءات والقواعد التنفيذية للحصول واداء المزايا والإجراءات المتعلقة بصرف الحقوق والمستندات التي يتعين علي العضو أو المستحقين عنه تقديمها .

مادة (٥٦) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق القواعد والإجراءات لتعيين العاملين بإدارة الصندوق وتحديد اختصاصاتهم .

مادة (٥٧) :

يشترط لبدء سريان النظام أن يكون ٧٥ % علي الأقل من الأعضاء الذين شملتهم الدراسة الاكتوارية قد اشتركوا في الصندوق وسددوا اشتراكاتهم بالفعل .

مادة (٥٨) :

يرجع في شأن تعريف اجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري بفحص المركز المالي للصندوق .

مادة (٥٩) :

لا يحق لأي أحد من المستفيدين أو الأعضاء بالصندوق اعتباراً من تاريخ التأسيس
فـ ٢٠٠٧/١/١ مقاضاة الصندوق بعد الإشهار أو المطالبة بأى مبالغ تم
استقطاعها قبل الإشهار وفى حالة المطالبة بعد العضو مفصولاً من الصندوق دون
أى إجراء آخر .

سرور سرور
٢٠٠٧/١/١

(٨) (٨)



قرار رقم (٨٤٤) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠١٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٢٤٨) لسنة ٢٠٠٧ بتسجيل
صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع
الكهرباء - برقم (٧٩٥) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٤/٣/١٣ بالموافقة
على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٣/١٠/١٣ .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصديقها على المسئلة بقرار الأستاذ

الدكتور رئيس الهيئة رقم (٤٤٦) لسنة ٢٠١٤ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٩
بافتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة

٢٠١٤/١٠/١



قرار

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادة (الثالثة/٣/و/ب) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (٨/أ، ب) والفقرة الثانية من المادة (١١) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :-

و- أجر الاشتراك :

ب- أجر الاشتراك الذي تصرف على أساسه المزايا :-

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠١٢/٧/١ متضمناً العلاوات الخاصة من (١٩٨٧ حتى ٢٠٠٧) التي تم ضمها للأجر الأساسي حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى العلاوات الدورية والتشجيعية والترقية بما لا يجاوز ٧% مركبة سنوياً ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كسان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) : الاشتراكات :-

اشتراك شهري يواقع ٣٣% من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و/أ) .

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :-

أ- انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية .

ب- الوفاة أو العجز الكلي المستديم .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية تحسب بنسبة ٦٧% من مبلغ تأميني يحسب يواقع ٤٥ شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و/ب) بالإضافة إلى ٢,٢٤ شهراً من ذلك الأجر عن كل سنة اشتراك اعتباراً من ٢٠١٣/١/١ .

مادة (١١) :

في حالة انتهاء الخدمة لأسباب أخرى :-



- إذا كانت مدة خدمة العضو بالجهة خمس سنوات فأكثر :
يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية تحسب طبقاً للميزة الواردة بالمادة (٨/أ) وهذه
النسبة تعادل نسبة مدة اشتراك العضو الفعلية بالصندوق إلى مدة اشتراكه المفترضة
حتى بلوغه سن الستين ثم تصرف طبقاً للجدول التالي :-

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	السن في تاريخ انتهاء الخدمة
%٨	٣٠ سنة فأقل
%٨	٣١
%٩	٣٢
%١٠	٣٣
%١١	٣٤
%١٢	٣٥
%١٣	٣٦
%١٤	٣٧
%١٥	٣٨
%١٦	٣٩
%١٨	٤٠
%١٩	٤١
%٢١	٤٢
%٢٣	٤٣
%٢٥	٤٤
%٢٧	٤٥
%٣٠	٤٦
%٣٣	٤٧
%٣٦	٤٨
%٣٩	٤٩
%٤٢	٥٠
%٤٦	٥١
%٥٠	٥٢

وزارة المالية
مفوضية استئناف الشكاوى
مفوضية التأمينات الاجتماعية



٥٣	%٥٥
٥٤	%٦٠
٥٥	%٦٥
٥٦	%٧١
٥٧	%٧٧
٥٨	%٨٤
٥٩	%٩٢

- الحد الأدنى للمزايا في جميع الأحوال الاشتراكات المسددة .
- تحسب الميزة التأمينية طبقاً للنظام الأساسي للصندوق حتى سن العضو في تاريخ انتهاء الخدمة مضروباً في النسبة المقابلة لهذا السن .

مادة (٢) : تسري التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه .



قرار رقم (٨٤٥) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠١٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين
الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم (٢٤٨) لسنة ٢٠٠٧
بتسجيل صندوق التأمين الخاص بمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة شمال الدلتا
لتوزيع الكهرباء - برقم (٧٩٥) .

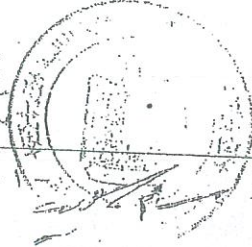
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ١٣/٣/٢٠١٤
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ١٣/١٠/٢٠١٣ .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصفيتها والمشكلة بقرار الأستاذ
الدكتور رئيس الهيئة رقم (٤٤٦) لسنة ٢٠١٤ بجلستها المنعقدة بتاريخ
٢٠١٤/٨/١٩ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور .

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتخصيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة

٢٠١٤/١٠/١



قسط

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (٤/د) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) النص

التالي :

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٤) : شروط العضوية :

يشترط في العضو ما يلي :-

د- الحد الأقصى لسن الإلتزام (٣٢) عاماً .

مادة (٢) : يسري التعديل المشار إليه وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها
السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د/ محمد معيط
رئيس الهيئة
٢٠١٥
٤٦٠٨٠
٤٦٠٨٠
٤٦٠٨٠